على الرغم من وجود توصيات مهمة

خبراء :غياب الإرادة السياسية وراء عدم نجاح خطة إعادة هيكلة المصارف من قبل البنك الدولي

□ بغداد /أحمد عبدربه

عزا الخبير الاقتصادي ماجد الصوري اسباب عدم نجاح إعادة هيكلة المصارف الحكومية من قبل البنك الدولي الى غياب الإرادة السياسية الحقيقية مطالبا الحكومة ومجلس النواب الى متابعة الأعمال المتعلقة وتطبيق جميع التوصيات، في الوقت نفسه أكد عضو اللجنة المالية في مجلس النواب عبدالحسين الياسري ان خطة صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة المصارف الحكومية لم تحقق بعض النجاحات الكاملة .

وقال الصوري لـ (المدى):إن برنامج إعادة هيكلة المصارف الحكومية تم انجازه من ناحية التوصيات والاعمال الواجب تنفيذها والتدريبات المتعلقة به فضلاً عن وضع الهدف التنظيمي الجديد وخطة العمل اللازمة، مشيراً الى انه تم الخروج بتوصيات تعيد الهيكلة المالية بإشراف لجنة مكونة من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ورئيس ديوان الرقابة المالية بالإضافة الى لجنة أخرى تتكون من رؤساء المصارف الحكومية.

وأضاف الصوري :تم اقتراح قانون جديد خاص بالمصارف الحكومية يأخذ على عاتقه مبدأ الإدارة الرشيدة والاستقلالية التامة للمصارف من خلال اتخاذ القرارات اللازمة في عملها المالي والتشغيلي والهيكلي موضحاً انه تم رفعه الى مجلس الوزراء ومن ثم للبرلمان.

وتابع الصوري :ان المصارف تقوم بالوقت الحاضر باتخاذ الخطوات اللازمة من اجل انجاز إعادة الهيكلة بشكل كامل داعيا إلى ضرورة توفر الإمكانات لتطبيق الخطة في جميع المجالات المالية والهيكلية .

من جانبه قال الخبير المالي ميثم العيبي لـ (المدى) :ان عملية اعادة هيكلة المصارف عملية مستمرة وان بعض المصارف قامت بإجراء التعديلات مشيراً الى ان هذه المشروع يحتاج الى وقت وجهد كبير.

واضاف العيبي : ان بعض المصارف لاتعتمد على الاستثمارات الحقيقية في عملها ما يعرقل من خطة اعادة الهيكلة لافتاً الى ان النظام المصرفي غير جاذب للاستثمارات الاجنبية ورؤوس الاموال.

ودعا الجهات المسؤولة على العملية الى اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن .

وتعتزم اللجنة المالية النيابية إقامة مؤتمر خاص لإعادة هيكلة المصارف بفرعيها الحكومي والخاص، وسيتم من خلالها طرح موضوع اسباب التلكؤ بعدم تنفيذ خطة البنك الدولي الخاصة للبنوك الحكومية للوقوف على اهم المستجدات وايجاد الحلول للمشاكل التي تعترضها، بالإضافة الى معرفة مدى انسجام الاعمال المصرفية مع السياسة النقدية في البلد لكي يتم من خلالها تشريع القوانين لدعم القطاع المصرفي.

في الوقت نفسه اكد عضو اللجنة المالية في مجلس النواب عبدالحسين الياسري ان خطة صندوق النقد الدولي الموضوعة منذ عام (٢٠٠٧) لاعادة هيكلة المصارف الحكومية حققت بعض النجاحات وليس نجاحاً كاملاً، داعياً الى اعادة هيكلة القطاع المصرفي لتشجيع المستثمرين الاجانب للقدوم الى العراق.

وقال الياسري في تصريحات صحفية إن في عام (٢٠٠٧) تبنى صندوق النقد الدولي مهمة اعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي والذي يضم مصرفي الرافدين والرشيد والمصارف المتخصصة كالزراعية والصناعية والعقارية، وخصص مبلغاً يقدر بـ(١٠)ملايين دولار، الا انه لم يحقق النجاحات الكاملة بل القليل منها.

واضاف: من المفترض ان تتكلل الخطة الموضوعة بالنجاح لإعادة هيكلة المصارف الحكومية من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة التي تعمل بها البنوك العالمية كون اللجان المعنية به تمثل السلطتين التنفيذية والرقابية في البلد.

الكشف عن حصص البنوك اليومية من الدولار

□ بغداد /المدى

اعلن البنك المركزي تحديد التخصيصات المالية من العملة الصعبة للمصارف في عموم البلاد.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لوكالة (دنانير) ان البنك المركزي اصدر لوائح جديدة تحدد المبالغ المالية من العملة الصعبة التي ستزود بها المصارف في عموم البلاد والتي اعتمد فيها حجم المخزون المالي للبنك المعتمد اذ تم تخصيص ١٥ مليون دولار يوميا للبنوك التي تمتلك مخزونا ماليا يقدر ب٢٥٠ مليار دينار كحد ادنى.

واضاف انه تم تخصيص مبلغ ١٢ مليون دولار يوميا للبنوك التي تمتلك مخزونا ماليا يقدر ب١٥٠ مليار دينار كحد ادنى، في حين تم تخصيص ٨ملايين دولار للبنوك التي تمتلك مخزونا ماليا اقل من ١٥٠ مليار دينار .وتابع صالح ان البنك المركزي اصدر إنذارا للبنوك ذات المخزون الواطئ من السيولة النقدية لغرض رفع مخزوناتها وبعكسه سيتم حرمانها من الحصة المذكورة.وكان البنك المركزي قد اعلن ان أسعار الدولار لا تزال أعلى من المستوى المطلوب رغم السيطرة على عمليات بيعه في المزاد اليومي ، كاشفا عن آلية جديدة للتعامل مع فروع المصارف العالمية .وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح في تصريح سابق ان أسعار الدولار في السوق العراقية لا تزال فوق المستوى المطلوب رغم سيطرة البنك المركزي على الكمية المباعة منه خلال المزاد اليومي وذلك نتيجة بعض المخالفات هنا وهناك ، موضحا ان المضاربين لا زالوا يمارسون نشاطهم في السوق رغم تحجيم عملهم وتجميد نشاطهم عبر الاجراءات الصارمة التي اتبعها البنك في بيع الدولار خلال الفترة الماضية التي اعقبت الهجمات القوية على العملة الصعبة منتصف العام الماضي ولغاية مطلع العام الحالي .

طرح مشروع صندوق الأجيال في مجلس النواب

□ بغداد /المدى

اعلنت عضو لجنة النفط و الطاقة النيابية سوزان السعد عن طرح لجنتها مشروع قانون صندوق الاجيال القادمة اثر التذبذب الحاصل في اسعار النفط واعتماد الاقتصاد عليه كمورد رئيسي .

وقالت السعد في بيان صحفي اطلعت عليه المدى ان قضية اسعار النفط قضية عالمية تتحكم فيها ظروف موضوعية واخرى ذاتية وان العراق يواجه تحديا من نوع اخر كون اقتصاده ريعيا ويعتمد بنسبة ٩٥ ٪ على التصدير النفطي لذلك فهو يحتاج الى بدائل عن النفط لدعم اقتصاده وايجاد موارد اقتصادية اخرى ".

ودعت الحكومة الى الاعتماد على بدائل اقتصادية كالسياحة و أستثمار المعادن الاخرى كالفوسفات وغيرها لان العراق يمتلك ثروات كبيرة غير النفط يمكن ان تعوض الهبوط المتوقع في اسعار النفط.

وفي مايخص الكهرباء اوضحت السعد ان اللجنة مستعدة لمناقشة قانون الاستثمار في قطاع الكهرباء.

وقالت السعد ان "اللجنة مستعدة ولديها جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالقانون في حال طرحه للمناقشة داخل قبة البرلمان .

واشارت السعد الى ان "مسودة القانون تنص على إلزام وزارتي الداخلية والمالية وفقا للقوانين النافذة ، بتسهيل عمل ومعاملات الشركات التي يتم منحها إجازات الاستثمار في مجال الكهرباء من حيث الإقامة وإدخال المستلزمات الكهربائية وقطع الغيار التي تحتاجها الشركات لتسهيل عملها وعدم وضع المعرقلات التي تتسبب بنفورها " .

وتابعت ان "مشروع القانون المقدم من لجنة النفط والطاقة كان من المقرر التصويت عليه في جلسة يوم امس ، ويتضمن فتح المجال للاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية اضافة الى تقديم التسهيلات اللازمة بهذا الخصوص للشركات الاجنبية المستثمرة مع إعطاء المحافظات الصلاحيات اللازمة لتسهيل منح اجازات الاستثمار في هذا المجال".

وابدت السعد استغرابها من عدم تصويت المجلس على مسودته في الجلسة السابقة ، وذلك بسبب اهميته والسلبيات التي تترتب على كاهل المواطن في حال تأخير إقراره.وبخصوص قضية نصب المحولات الكهربائية الخاصة بالبصرة طالب عضومجلس النواب عدي عواد الجهات الحكومية ومجلس النواب ومجلس الوزراء بالتدخل للاسراع في حل قضية نصب المحولات الخاصة بمحافظة البصرة.

وقال عواد بحسب (الفرات نيوز) ان هناك عددا من المحولات الكهربائية المخصصة لمحافظة البصرة موجودة في مخازن دوائر الكهرباء ويبلغ عددها اكثر من (٧) محولات لم تنصب حتى الان" .

واضاف إن" نصب هذه المحولات كان من المفروض والافضل ان يكون قبل شهر رمضان، وأن اهالي محافظة البصرة يعانون من انقطاع التيار الكهربائي المستمر في ظل عدم انتظام ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية"

. وتشهد محافظة البصرة انقطاعا مستمرا في التيار الكهربائي يستمر لساعات طويلة تصل الى (٦)ساعات احيانا بينما ترتفع درجات الحرارة والرطوبة بشكل كبير يوما بعد يوما دون وضع الحلول. وكان عدد من وجهاء وشيوخ العشائر في محافظة البصرة قد هددوا قبل اسبوع بالخروج بتظاهرات وفي مختلف مناطق محافظة البصرة احتجاجا على تردي مستوى انتاج الطاقة الكهربائية.

الديوانية تمنح رخصة لإنشاء محطة وقود

□ الديوانية /المدى

منحت هيئة استثمار الديوانية اجازة استثمارية لإنشاء محطة وقود في ناحية السدير في الديوانية. وقال مدير اعلام هيئة استثمار الديوانية ماجد المحنة في تصريحات صحفية تم منح رخصة استثمارية لشركة العاصي للتجارة والنقل العام لإنشاء محطة وقود عن طريق الاستثمار في ناحية السدير من محافظة الديوانية. وأشار الى: ان هيئة استثمار الديوانية أبدت استعدادها في تقديم كافة التسهيلات والسبل للمستثمرين من اجل النهوض بالوقع الاستثماري والخدمي في المحافظة. وأضاف: ان الهيئة اجرت لقاءات عديدة مع الشركة المنفذة سعياً منها لإكمال الإجراءات المتعلقة بالمشروع في سبيل الاسراع بتشييده لخدمة اهالي المحافظة.

برلماني يطالب بزيادة قرض الإسكان

□ بغداد /المدى

طالب عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عزيز شريف المياحي الحكومة ومجلس النواب بزيادة قرض الاسكان الممنوح للمواطنين من ٣٠ مليون دينار الى ٥٠ مليون دينار .

وقال المياحي في بيان صحفي اطلعت عليه المدى :ان القرض الممنوح حاليا للمواطنين بغية بناء المساكن لهم رغم انه يساعد في تقليل أزمة السكن ومعاناة المواطن ولكنه يعتبر قليلا اذا ما قورن باسعار المواد الاولية المستخدمة في البناء ".

وأضاف المياحي: من الضروري ما دامت الحكومة قد خطت هذه الخطوة الجيدة تجاه المواطن فمن الأجدر ان تتم زيادة المبلغ المقدم للمواطنين من ٣٠ مليون دينار الى خمسين مليون دينار كي تساعد بشكل افضل على توفير المسكن الجيد والملائم لأبسط معايير الاسكان".

ودعا الى زيادة رأس المال لصندوق قروض الاسكان من واحد تريليون الى تريليونين ونصف كي يستطيع تغطية الفروقات في القروض عند زيادتها وشمول اكبر عدد ممكن من العوائل المحتاجة لتوفير السكن.

ويعاني البلد بحسب مراقبين من أزمة سكن حادة بسبب ارتفاع اسعار الاراضي والعقارات وعدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بمعالجة المشكلة خاصة في فترة ثمانينات وتسعينات ومطلع الألفية الجديدة بسبب انشغال العراق بالحروب والحصار الذي فرض بسبب سياسات النظام السابق.